



المصلحة الحقيقية المشتركة

أجندات الهجرة متقاربة بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا - فأين تقع مصالح الناس؟

ورقة الإحاطة من أوكسفام - أكتوبر 2020

تجاهلت سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي أولويات البلدان الشريكة له لفترة طويلة، لمصلحاً من حدوده وأولوياته الداخلية. ولقد طال هذا التجاهل سياسات اللجوء والهجرة الداخلية في البلاد المغاربية التي يدعمها الاتحاد، بما في ذلك تونس والمغرب؛ حيث تتقارب المصالح الوطنية للدول على حساب مصالح الناس. في الوقت الذي يجب أن يشجع تعاون الاتحاد الأوروبي مع جيرانه مصلحة مشتركة حقيقية: حماية الناس والوفاء بحقوقهم.

© منظمة أوكسفام الدولية أكتوبر 2020

كتب هذا التقرير بواسطة أنا أوزيلاك.

وتقدّر منظمة أوكسفام دور كل من كريستينا فرنانديز دوران، وإيفا غارزون هيرنانديز، وعبد الجليل لاروسي، ورافائيل شيلهاف، ونيوس تيرادو غوال، وإفيلين فان رويمبورغ، ومنال وردي في تجهيز التقرير، بالإضافة إلى جميع المخبرين الرئيسيين، وخاصة المهاجرين الذين وافقوا على المشاركة في هذا التقرير من خلال مقابلتهم ومشاركتهم لقصصهم وتجاربهم.

يعدّ هذا التقرير جزء من سلسلة من التقارير المكتوبة لإثراء النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثّرت في هذا التقرير، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى calling@oxfaminternational.org

هذا المنشور خاضع لحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط الإقرار بالمصدر بالكامل.

يطلب صاحب حقوق الطبع والنشر أن يتم تسجيل استخدام النص لأغراض تقييم التأثير.

في حالة النسخ لأي أسباب أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التعديل، يجب الحصول على إذن وقد يتم فرض رسوم. سياسة البريد الإلكتروني andpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المنشور صحيحة حتى وقت النشر.

تم النشر بواسطة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية تحت

ISBN 978-1-78748-670-6 في أكتوبر 2020.

DOI: 10.21201 / 2020.6553

UK. ،OX4 2JY ،Oxford ،Cowley ،John Smith Drive ،Oxfam House ،Oxfam GB

صورة الغلاف: فاتن البالغة من العمر ٢٣ عامًا، حاولت عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا بالقرب، ذات الرحلة التي اختفت بسببها، كانت لاعبة كرة قدم محترفة في المهديّة بتونس عندما اختفت، شقيقها مكرم يحمل هاتفًا به صورة لها.

الائتمان: Oxfam / Pau González 2020

ملخص التقرير

لقد تجاهلت سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة أولويات البلدان الشريكة معه من أجل أمن حدوده وأولوياته المحلية، كما شمل التجاهل هذا سياسات اللجوء والهجرة الداخلية في البلدان المغربية، حيث يأتي تحقيق المصالح الوطنية المتقاربة للدول في موضع أولوية على حساب مصالح شعوبها.

فإن دولتي المغرب وتونس، اللذان يركز عليهما هذا الموجز، يتحملان قدرًا كبيرًا من المسؤولية عن تداعيات هذا التركيز على هواجس الاتحاد الأوروبي على حساب مصالحهما، مما يؤثر على الحقوق الإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء وسلامة الأشخاص الذين يسعون للهجرة من شواطئ شمال إفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط كل عام.

على مدى السنوات الخمس الماضية، ركزت سياسات الهجرة للاتحاد الأوروبي في البلدان المغربية بشكل متزايد على الأمن الوطني وتصوير اللاجئين كمصدر خطر سياسي عوضاً عن وضع حماية الناس كأولوية قصوى. ولذلك، لم تدعم تونس والمغرب جهود إصلاح أنظمة الهجرة واللجوء الخاصة بهما الاقليات.

الهدف من سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة هو ردع الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي مع دعم تعزيز قوانين الهجرة واللجوء في البلدان المجاورة.

وبينما انخفض عدد المهاجرين الذين يصلون إلى شواطئ بلدان الاتحاد الأوروبي كل عام، فقد تفاقم ضعف وركاكة معايير وإجراءات حماية المهاجرين وطالبي اللجوء.

أنظمة الهجرة واللجوء في المغرب وتونس تبقى إلى حد كبير دون أي إصلاح حقيقي وقد مضى عليها الزمن، ولا تقدم سوى القليل من الحماية القانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء. فلدى كلا البلدين قوانين هجرة قديمة وغامضة، مما يترك مساحة كبيرة جداً لصنع سياسات مخصصة يمكن تكييفها تكتيكياً لتلائم سياقات السياسية الداخلية أو الخارجية المتغيرة.

ولتجنب هذه السياسات المدمرة التي تشجع في كثير من الأحيان على العنصرية وكرهية الأجانب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفئات المستضعفة من السكان، هنالك حاجة إلى نموذج جديد يأخذ في عين الاعتبار حماية المهاجرين ويعزز احترام حقوق الإنسان ويقرّ بأن التنمية والتطور جزءاً لا يتجزأ من قدرة الإنسان على التنقل بحرية وسهولة.

ولا يمكن تحقيق هذا الأمر من خلال التمويل الإضافي فقط، بل يتطلب إعادة التفكير والنظر بشكل كامل في نهج الاتحاد الأوروبي في المنطقة والسياسات التي يحقّرها، بالإضافة إلى الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ومع إصدار الميثاق الأوروبي الجديد الخاص بالهجرة واللجوء، أصبح من الواضح بأن الحوار بين حكومات دول الاتحاد الأوروبي والدول المغربية سيستمر في رسم الواقع على ضفتي البحر الأبيض المتوسط بدلاً من خلق الحالة المثالية. ويجب أن يشجع تعاون الاتحاد الأوروبي مع جيرانه مصلحة مشتركة حقيقية: حماية الناس والوفاء بحقوقهم.

توصيات:

إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه:

- التعاون مع البلاد المغربية لتعزيز الامتثال للقانون الدولي للاجئين حول البحر الأبيض المتوسط.
- منع استخدام تمويل الاتحاد الأوروبي بصورة تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- إجراء ونشر تقييمات دورية حول تأثير سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي على السكان الأكثر هشاشة.
- تجنّب جعل توفير الدعم المالي مشروط بتعاون الدول الشريكة مع مطالب الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعودة وإعادة الدخول أو إدارة الحدود.
- تضمين الشتات والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمهاجرون، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، وكذلك المجتمع المدني في تشكيل قوانين وسياسات الهجرة.

إلى الحكومتين المغربية والتونسية:

- إعادة هيكلة وإصلاح تشريعات اللجوء الوطنية على وجه السرعة للسماح بإجراءات لجوء سريعة وفعالة ومتوافقة مع قانون اللاجئين الدولي في كلا البلدين.
- إصلاح تشريعات الهجرة الوطنية لزيادة حماية المهاجرين والسماح لهم بالاندماج والمواطنة.
- التصدي للعنصرية وكرهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين.
- تضمين الشتات والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمهاجرون، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، وكذلك المجتمع المدني في تشكيل قوانين وسياسات الهجرة.

المقدمة

على مدار العقود الأخيرة، وخاصة منذ عام ٢٠١٥، احتلت إدارة الهجرة مركزاً ذو أهمية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

هذا وأصبحت تهيمن الأولويات السياسية المحلية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في الحد من الهجرة وزيادة العائدات على علاقات الاتحاد مع شركاؤه الدوليين، مما أدّى الى تجاهل الاتحاد الأوروبي احتياجات الأشخاص والمجتمعات في البلدان الشريكة، وينطبق هذا بشكل خاص على السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا.

أدى تطبيق إجراءات ومقاييس إدارة الهجرة عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك في المغرب وتونس، الى حالة إلحاح وعجلة جديدة للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥. ولذلك، تم إنشاء مجموعة من الحوافز المالية في إطار الصندوق الاستئماني للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي لأفريقيا وتم دعم التفاوض بشأن بعض سياسات إدارة الهجرة الرئيسية، مثل تلك المتعلقة بالتأشيرات والسماح بإعادة الدخول، كما تم طرح بعض الأفكار التي تضمنت فتح مراكز استقبال المهاجرين في أراضي هذين البلدين.

تضمنت أهداف الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي الحد من عدد المهاجرين إلى أوروبا وتحسين ظروف المهاجرين واللاجئين في المغرب وتونس. وعلى الرغم من الحوافز والجهود الكبيرة نسبياً لإصلاح أنظمة الهجرة واللجوء في البلدين، فقد تم تطبيق الجزء الأول فقط من البرامج المختلطة على مدى خمس سنين.

تم تقييد وصول المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي من بلدي المغرب وتونس بشكل كبير، ويعود ذلك جزئياً إلى الضوابط الصارمة المطبقة على الحدود عبر البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، ظلت أنظمة الهجرة واللجوء في المغرب وتونس إلى حد كبير دون إصلاح وقد مضى عليها الزمن، مما لا يوفر الحماية القانونية اللازمة للمهاجرين وطالبي اللجوء، على الرغم من بعض التحويلات الجوهرية في هذا الشأن، لا سيما في تونس، وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين في المغرب.

ويرجع ذلك إلى مجموعة من الحوافز السياسية الضارة التي أوجدتها سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة والتي تعزز المقاربة الأمنية للهجرة والتوثيق، مع إبطاء إصلاح أنظمة الهجرة واللجوء.

تعطي هذه المقاربة الأولوية للسيطرة الحكومية وأمن الدول على الإجراءات الشاملة التي تخاطب وتسهّل تنقل البشر في إطار التنمية والحقوق الأساسية والاحتياجات الفردية. وقد تتجح هذه السياسات في الحد من عدد الأشخاص الذين يصلون إلى دول الاتحاد الأوروبي، لكنها في نفس الوقت تؤدي الى تعميق معايير الحماية الركيكة للمهاجرين وطالبي اللجوء في دول شمال إفريقيا.

من التأثيرات الأكثر تعقيداً لسياسات الاتحاد الأوروبي على دول الجوار هو نشر الأعراف. فمنذ عام ٢٠١٥، تحوّل هدف نشر الأعراف من تعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية إلى تقديم الدعم للمقاربة الأمنية لاستقبال المهاجرين في شروط معيّنة متجاهلاً حقوق الإنسان، الذي غالباً ما يغذي العنصرية وكرهية الأجانب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفئات المستضعفة من السكان.

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يشمل حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها في سياساته في المنطقة المغربية من أجل التمسك بقيمه. وفي هذا الصدد، يجب بذل المزيد من الجهود لضمان أن إدارة الهجرة لا تصبح أيضاً شريكة في انتهاك حقوق الإنسان.

ويوفر غرب البحر الأبيض المتوسط فرصة لتطبيق مقاربة سياساتية أكثر إيجابية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلزم لحماية المهاجرين والامتنال للقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ولا يمكن تحقيق ذلك من

خلال التمويل الإضافي فقط؛ بل يتطلب الأمر إعادة النظر بشكل كامل في مقاربة الاتحاد الأوروبي في المنطقة والسياسات التي يحفزها.

مراقبة الحدود وضبطها

تراجع أعداد المهاجرون الذين يعبرون البحر الى دول الاتحاد الاوروبي من المغرب وتونس في السنوات الأخيرة بشكل مطرد، مما يدل على تأثير الضوابط الأكثر صرامة المطبقة في مراقبة الحدود وضبطها.

ويُنظر إلى هذا التعزيز لأمن الحدود على أنه نتيجة لضغط الاتحاد الأوروبي نقل الضوابط الحدودية إلى دول أخرى، وخاصة على حدوده، مؤدياً لتعاون بلدان الأصل والبلدان التي يعبر نت خلالها المهاجرين لتقييد الهجرة باستخدام مزيج من الضغوط والشروط والحوافز. وعلى الجانب الآخر، فإن مسؤولية بلدان الأصل والبلدان الذي يعبرها المهاجرون في رحلتهم الى وجهتهم الأخيرة، عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن هذه السياسات ليست مجرد أثر جانبي غير مقصود للتواطؤ والتشارك فيها، حيث أن هذا ينكر توكيل هذه البلدان ومسؤولياتها القانونية والسياسية لحماية الناس في أراضيهم.

تشكل الضوابط المتزايدة التي أدخلها كلاً من المغرب وتونس على الحدود مثلاً قوياً على ذلك حيث تعكس هذا الضوابط التقارب في المصالح بين هذه الدول وجهودها طويلة الأمد لتشديد السيطرة على حدودها، بدلاً من مشاركة الاتحاد الأوروبي في تنفيذ سياسته. فعندما كان هذا التقارب غير موجود - على سبيل المثال، في اقتراح الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٨ لإنشاء منصات لاستقبال وإنزال المهاجرين في شمال إفريقيا من على متن السفن - كان إحجام الدول عن تنفيذ رغبات الاتحاد الأوروبي قوياً وفعالاً، مما يشير إلى قدرة الدول على موازنة نفسها مع سياسات الاتحاد الأوروبي وجهود إدارة الهجرة التي يرونها ذات فائدة.

وفي شأن المغرب، على الأقل ثلاثة من أجنداتها السياسية المنفصلة للتعاون في مراقبة الحدود تتلاقى مع مصالحها الخاصة؛ وحدة الأراضي، وجهود مكافحة الإرهاب ومكافحة تهريب المخدرات. حيث تعدّ الحدود البحرية للمغرب من أكثر الحدود المحميّة في المنطقة، بالتعاون مع الوكالات الإسبانية التي تتضمن دوريات مشتركة واستخدام أنظمة مراقبة عالية التقنية بما في ذلك الرادار والأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار (الدرون).

الصندوق ١ : سبته ومليبية

تعمل المغرب مع إسبانيا على تشديد النظام الأمني على الحدود البرية وحمايتها لمدينتي سبته ومليبية الإسبانيتين، حيث تم تجهيز العديد من الأسوار والأسيجة الأمنية المزودة بأنظمة مراقبة عالية التقنية لمراقبة الحدود، ومع ذلك، لم تفلح هذه الجهود بإيقاف عبور الحدود بشكل تام. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المغرب بشكل استثنائي على ترتيب الترحيل "الساخن" من هذه المناطق، والذي يسمح لإسبانيا بترحيل مجموعات كبيرة من المهاجرين الذين ينجحون في اختراق حواجزهم الدفاعية وحدود هاتين المدينتين. ولا يحتوي النظام على ضمانات وإجراءات للسماح بتقييم أهلية المحاصرين في عمليات الترحيل "الساخنة" للحصول على وضع اللجوء في إسبانيا وهو تجاهل آثار انتقادات المدافعين عن حقوق الإنسان.

هذا وتخدم زيادة السيطرة على حدودها البحرية مآرباً مزدوجاً:

المآرب الأول: اعتراض تدفقات الهجرة من بلاد الطرف الثالث والمواطنين المغاربة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

المآرب الثاني: مكافحة شبكات تهريب المخدرات التي تعمل في هذه المنطقة حيث يعتمد اعتراض كلا النشاطين السابقين على استخدام نفس المعدات؛ التي تم تمويلها جزئياً من قبل صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للطوارئ لأفريقيا- EUTF- بدعم قوي من إسبانيا.

وعلى الرغم من الرواية الرسمية التي تقدّم هذا الأمر على أنه دعم لمكافحة الهجرة غير النظامية، فإن كمية المعدات المستخدمة وتطورها تشير بقوة إلى أن هذا في الواقع تمويل متعدد الأغراض، ويستجيب لاحتياجات أوسع ويرجّح أن يركز أيضاً - إلى حد كبير - على مكافحة التجارة بالمخدرات. بهذه الطريقة، ومن خلال الامتثال لأجندة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود في البحر الأبيض المتوسط، يقوم المغرب بتجهيز وتمويل عملياته المكلفة لمكافحة المخدرات في الشمال، مما يترك المزيد من أموال المغرب الخاصة متاحة لحماية حدوده الجنوبية والشرقية المتنازع عليها منذ فترة طويلة.

ولقد أغلق المغرب حدوده مع الجزائر لثلاث أسباب رئيسية:

للسيطرة على وصول الأشخاص إلى إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه من أراضيها، وتقييد وصول المقاتلين إلى أراضيها الذين تعتقد الحكومة المغربية بأنهم ينحدرون من الجزائر، ووقف الهجرة غير النظامية إلى المغرب عبر المعابر البرية من الجزائر. وقد تم القيام بذلك لضمان ألا يصبح المغرب دولة عبور للأشخاص أو للسلع غير المشروعة، بما في ذلك الكوكايين، الذي يتم نقله براً عبر الصحراء الكبرى؛ غالباً من خلال نفس الطريق التي يسلكه المهاجرون .

لم تتجنّب الحكومة المغربية اتباع نهج تسيير المعاملات الصريح لمراقبة الحدود فيما سبق، وفي عام 2016، عندما طعنت محكمة العدل الأوروبية في مطالبة المغرب بحقوق الصيد في المياه قبالة ساحل إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه، ردت وزارة الزراعة المغربية بإصدار تهديدات "باستئناف تدفقات الهجرة" نحو أوروبا.

تشير عمليات إغلاق الحدود الصارمة في جنوب وشمال المغرب إلى سياسات حكومية تهدف إلى الحد من عدد المهاجرين من جنوب الصحراء الذين يحاولون استخدام البلاد كطريق عبور في طريقهم إلى أوروبا، من خلال إرسال إشارة واضحة بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكن الوصول إليه من الأراضي المغربية.

وقد تعزّزت هذه الرسالة من خلال فرض ضوابط على الحدود بشكل متزايد، حيث يقوم المغرب بحملات منتظمة تشمل عمليات التحقق من الهوية والاعتقالات في مختلف المراكز المدنية وبالقرب من المنطقتين الإسبانيتين سبته ومليبية، مما أدى إلى زيادة انتهاكات حقوق المهاجرين، بما في ذلك النقل القسري نحو المناطق الجنوبية من المغرب، بعيداً عن حدود الاتحاد الأوروبي، وعمليات صد غير شرعية وترحيل عبر الحدود الجزائرية.

توجد ديناميكيات مماثلة أيضاً في تونس، التي تشعر حكومتها بالقلق الشديد من وجود شبكات تهريب في ليبيا المجاورة وتأثيرها المحتمل المزعزع للاستقرار، تقع تونس في منطقة جيوسياسية حساسة للغاية حيث تملك 1300 كم من الحدود البحرية وتقع على بعد 140 كم فقط من الشواطئ الأوروبية. ولذلك، الاتحاد الأوروبي حريص على مساعدة تونس في مراقبة وضبط حدوده، وهي مصلحة تخدم كلاهما؛ الاتحاد الأوروبي وتونس.

التركيز الأساسي للاتحاد الأوروبي هو الحدود البحرية لتونس، والتي يحاول كل من المهاجرين من جنوب الصحراء والتونسيين عبورها للوصول إلى أوروبا. وتركز جهود التمويل الأخيرة لبرنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب، المدعوم ماليًا من الاتحاد الأوروبي، على المعدات البحرية ومراقبة الحدود البحرية وتهدف إلى تحسين التعاون التشغيلي في المجال البحري بين تونس وإيطاليا ودول مجاورة أخرى.

اتفاقيات الهجرة بين تونس والاتحاد الأوروبي والاتفاقيات الثنائية بين تونس وعدد من الدول الأوروبية، ولا سيما تلك التي تركز على أولوية أمن الدول وحدودها مثل تلك الاتفاقيات مع إيطاليا وألمانيا، تعني أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يستعينون بشكل فعال بمصادر خارجية لمنع الهجرة غير النظامية عن طريق منع الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى الشواطئ الأوروبية من الأراضي التونسية.

وفي حين أن تونس لا تعترض طريق الأشخاص القادمين من المياه الإقليمية الليبية، فقد كان هناك عدد من الحالات حيث لم يتم تقديم المساعدة للقوارب القادمة من ليبيا مما أدى لغرقهم.

يعدّ هذا انتهاكاً واضحاً لمسؤولية تونس القانونية في البحث عن الأشخاص المعرضين للخطر في البحر وإنقاذهم. وفي حالات أخرى، رفضت تونس استقبال أشخاص على متن قوارب أتت من ليبيا وأنقذهم آخرون في مياه تونس الإقليمية.

في عام ٢٠١٣، أدرج الاتحاد الأوروبي تونس في شبكة فرس البحر المتوسط Seahorse Mediterranean Network، لكن المشاركة الفعلية للبلاد في البرنامج كانت منخفضة المستوى ومترددة. ومن المحتمل أن يكون تحفظ تونس سببه مخاوفه من أن تؤدي ترتيبات العمل هذه إلى اختراق أقوى لأنظمة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي في الأراضي التونسية، بما في ذلك دوريات الاتحاد الأوروبي في المياه الإقليمية التونسية. قد تشعر الحكومة التونسية بالقلق أيضاً من أنها ستستثمر مواردها الأمنية المحدودة في قضايا ليست على رأس قائمة أولوياتها.

تتركز مصالح تونس بشكل أساسي على تأمين حدودها البرية مع الجزائر وليبيا. حيث أن هذه الحدود حساسة سياسياً واقتصادياً بسبب العلاقات الخاصة والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين البلدين. واستناداً إلى تجربتها خلال الاضطرابات في عام ٢٠١١، تشعر تونس بالقلق أيضاً بشأن توسع عمليات النزوح الجماعي لليبيين والمهاجرين واللاجئين حالياً بسبب الوضع الحالي الصعب لليبي، وتبدو تونس في حالة قلق أيضاً من أن تصبح مركزاً للشبكات الليبية لتهريب المخدرات والناس.

فمن خلال تطبيق سياسة أمنية حدودية واسعة النطاق في الجنوب، يصعب على مجموعات كبيرة من المهاجرين دخول البلاد بشكل غير قانوني، حيث أن استراتيجية تونس - مثلها مثل المغرب - تتمثل في الحفاظ على رقم منخفض من عدد العابرين عبر أراضيها بشكل غير نظامي. وعلى غرار الوضع في المغرب، كان لهذا تأثيراً إضافياً لحصول تونس على تمويل من الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات اللازمة لحماية حدودها والمراقبة البحرية، مما يسمح لتونس استخدام أمواله لأولويات الدولة الخاصة كمراقبة الحدود.

للبلدان الحق في السيطرة على حدودها والوصول إلى أراضيها، ولكل من المغرب وتونس مخاوف مشروعة بشأن حدودها البرية. لكن تم تطبيق سياسات مراقبة الحدود الناشئة في كلا البلدين بدون الأخذ بعين الاعتبار حقوق المهاجرين واللاجئين، مما أدى إلى انتهاكات القانون الدولي للاجئين وزيادة ضعف وطمس المعايير العالمية لحقوق الإنسان وحماية اللاجئين.

تم تنفيذ هذه السياسات نتيجة تقارب المصالح بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول، مما يشير إلى درجة كبيرة من المسؤولية عن هذه الانتهاكات من قبل المغرب وتونس.

سياسات الهجرة الوطنية

على الرغم من الجهود والدعم المالي المخصص لتحديث حوكمة الإدارة الوطنية للهجرة، فإن التشريعات المتعلقة بالهجرة واللجوء في كل من المغرب وتونس قديمة ومحدودة النطاق وغالبًا ما تكون مقيدة. كما أن لديها تحيزًا قويًا نحو أمن الحدود وتوثيق المهاجرين على حساب حقوق الإنسان، وقد سبق هذا الإجراء التركيز الحالي للاتحاد الأوروبي على السيطرة على الهجرة بعقود زمنية، مما يدل على نهج الاتحاد في التعامل مع الهجرة المتجدر تاريخيًا الذي يحول استقبال المهاجرين إلى تحدٍ سياسي ومشكلة أمنية والذي لا يزال يبدو أنه يوجه السياسات عبر المنطقة.

المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي لديه رؤية رسمية بشأن الهجرة، حيث تتجسد في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء لعام ٢٠١٤. ومن خلال هذه الاستراتيجية، حاولت أن توضع نفسها كقائد إقليمي وحتى أفريقي فيما يتعلق بالهجرة بوضعها خطة طويلة الأجل تقترح سياسات هجرة "إنسانية" في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

ويشير توقيت الاستراتيجية إلى حساسية المغرب العالية تجاه سمعته وأهميتها بالنسبة لهم، فقد تم تبني هذه النظرية في أعقاب توقيع شراكة التنقل مع الاتحاد الأوروبي بعد تغطية إعلامية دولية سلبية لمعاملة المغرب للمهاجرين من جنوب الصحراء، متبوعة بسلسلة من التقارير المزعجة من قبل المجتمع المدني، بما في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وثق انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المهاجرين.

تبع هذه السياسة برنامجان لتسوية أوضاع المهاجرين غير المسجلين (في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧) وإصدار الجولة الأولى من بطاقات اللاجئين وطالبي اللجوء لحوالي ٥٠٠٠ مهاجر غير نظامي أغلبهم من جنوب الصحراء الموجودين في البلاد وسمح للمهاجرين النظاميين بالوصول إلى سوق العمل، وإن كان ذلك بطرق محدودة.

كما فتح اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الباب أمام المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي للمغرب لدعم برامج الاندماج وتطوير القوانين والممارسات المحلية المتقدمة. فبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، خصص الاتحاد الأوروبي ما لا يقل عن ٢٣٢ مليون يورو للمغرب (باستثناء مشاريع التعاون الإقليمي)، للاستفادة من هذا الزخم السياسي التقدمي. وفي عام ٢٠١٩، تم تعزيز هذا التعاون بمبلغ إضافي قدره ٣٨٩ مليون يورو.

لربما كان الاتحاد الأوروبي يأمل في أن تصبح المغرب أكثر ترحيبًا بالمهاجرين من جنوب الصحراء من خلال هذا التمويل، مما سيمنعهم في النهاية من مواصلة رحلتهم إلى أوروبا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من برامج التعاون الدولي التي تركز على تحسين وضع المهاجرين وسياسات الهجرة واللجوء، فإن التمويل لم يؤدي بعد إلى أي إصلاح منهجي لنظام الهجرة واللجوء.

ولم يتم إجراء أي تغييرات جذيرة بالذكر على التشريعات، مما يصعب على المهاجرين المنتظمين تجديد تصاريح إقامتهم ويعقد وصولهم إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. ولا تزال الهجرة في المغرب خاضعة للقانون 02-03، الذي يرى المهاجرين كخطر أمني ويفرض عقوبات شديدة على أي شخص يحاول أو يسهل الهجرة غير النظامية دون تحديد مسارات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين.

العودة إلى السياسات الأكثر تعقيداً والمطالبة بتوثيق المهاجرين والنظر إليهم كخطر سياسي ازداد بعد زيادة وصول المهاجرين و طالبي اللجوء إلى إسبانيا من المغرب في خريف عام ٢٠١٨، وتبع ذلك تعزيز التعاون بين المغرب وإسبانيا حول الهجرة وما تلاها من حملة قمع من قبل قوات الأمن المغربية ضد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم الاشتباه فيهم كمهاجرين غير نظاميين محتملين يرغبون في العبور إلى إسبانيا.

يمكن إلقاء اللوم على التأثير الضار لسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي لمساهمتها بسن هذه القرارات، لكن مرونة القانون 02-03 واستمرار كراهية الأجانب والعنصرية في المغرب تشير إلى أن هذا النهج

الأمني تجاه الهجرة لم يتم إنشاؤه بواسطة عوامل خارجية فقط. فإن الدوافع وراء ضرورة التوثيق و "أمن" الهجرة تأتي من الداخل بقدر ما تتأثر بإطار سياسات الاتحاد الأوروبي التي تركز على كبح الهجرة، مما يجعل تحرير سياسات الهجرة في البلاد أكثر صعوبة.

الصندوق 2: حماية اللاجئين في المغرب

لم يُحرز المغرب أي تقدّم بشأن قانون اللجوء الذي تمت صياغته، ولكنه لم يُناقش ولم يتم اعتماده من قبل البرلمان. وتعدّ المغرب من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ولكن بدلاً من وجود إطار قانوني واضح، تم إسناد تحديد وضع اللاجئ إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مع لجنة حكومية خاصة تصدر تصاريح إقامة خاصة للاجئين.

تحدّد اللجنة المخصصة - التي يعمل بها ممثلون من جميع وزارات الأمن الرئيسية (الداخلية والدفاع وأمن الدولة) وممثل عن وزير الشؤون الاجتماعية - منح وضع اللاجئ بعد المقابلات الفردية مع المهاجرين، والتي تركز بشكل كبير على الطرق التي سلكها المهاجرون للوصول إلى المغرب، والبحث عن معلومات استخباراتية يمكن استخدامها لتحسين الضوابط الحدودية.

لا تجتمع اللجنة بانتظام، ولديها عدد كبير من الحالات المتراكمة. كما أن هناك فجوة مهمة بين عدد قرارات وضع اللاجئ التي تتخذها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد تصاريح الإقامة التي تمنحها المفوضية. فعلى عكس المهاجرين، لا يخضع اللاجئون الحاصلون على تصريح إقامة وطني لأية قيود على التوظيف ويمكن توظيفهم على نفس الأساس كما المواطنين المغاربة.

في حين أن نهج المغرب في التعامل مع الهجرة على المستوى الاستراتيجي تم تحديثه، ما يزال نهج تونس قديم، ولا يزال يحكمه قوانين وسياسات تعود إلى أكثر من نصف قرن مضى. فإن القانون الأساسي الذي ينظم الهجرة في تونس هو القانون 7-1968 الخاص بأوضاع الأجانب في البلاد يشبه إلى حد كبير القانون المغربي 02-03، حيث يضع هذا القانون قواعد بسيطة نسبياً فيما يتعلق بالدخول إلى البلاد والظروف هناك، دون تحديد نهج معيّن للحصول على الجنسية أو الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين.

القانون رقم ٧٥ وتعديلاته منذ شهر شباط من سنة ٢٠٠٤ يعد قانون رئيسي آخر، والذي يعاقب بدوره على محاولات الهجرة غير النظامية إلى تونس حيث ينصّ القانون على فرض عقوبات على أي شخص يساعد في الهجرة غير النظامية، ويفرض غرامات وعقوبات على أي شخص يحاول الدخول بطريقة غير نظامية ويفرض عقوبات مالية على من خالف مدة الإقامة المحدد له في التأشيرة، وتمّت مراجعة قيم الغرامات في عام ٢٠١٨ وتم تحديدها حيث لا تتجاوز ما قيمته الـ ١٠٦٠ دولاراً. كما هو الحال في المغرب، يسبق هذا التشريع شراكة التنقل ونهج الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٥ للحد من الهجرة بمدة طويلة، مما يشير إلى نهج داخلي أمني قوي تجاه الهجرة الغير انتظامية.

كان إصدار قانون لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٨ وفتح مكتب حكومي فرعي صغير لتفعيل هذا القانون وتنفيذه من أهم تشريعات وممارسات الهجرة المتقدّمة في تونس. وفي حين أن الغالبية العظمى من المهاجرين غير الشرعيين في تونس ليسوا ضحايا للاتجار، فإن هذا القانون وتنفيذه قد أوجدوا آلية حماية فعالة تسمح بتحديد الوضع القانوني والمساعدة نسبياً لضحايا الاتجار بالبشر وإن كانت مرتبطة بشكل أساسي بعودتهم لبلادهم.

وبالنسبة لغالبية المهاجرين، فإن الطريقة الوحيدة للحصول على تصريح إقامة، بخلاف الزواج من مواطن تونسي، هي من خلال الحصول على حق العمل من خلال عقد رسمي مع صاحب/ة عمل تونسي، والذي بدوره/ا ملزم بإثبات عدم قدرته/ا على إيجاد مواطن تونسي للقيام بالعمل.

وفي هذا الشأن، يصعب تلبية هذه المطالب، لا سيما في حين أن نسبة البطالة للقوى العاملة المحلية ذات التعليم العالي تقدر بنحو ٤٢٪. فالوظائف المتاحة هي في الغالب في قطاعي البناء أو الزراعة، حيث يصعب الحصول على عقود منتظمة وثابته. ولذلك، غالبية المهاجرون لا يزالون في وضع غير قانوني بشكل دائم.

وبالرغم من ذلك، فقد تم ملاحظة تشريع القانون لسنوات عدّة، وهناك إجماع بين المحلّين المقيمين في تونس على أن المماثلة ترجع أساسًا إلى خوف الحكومة من أن وجود مثل هذا القانون من شأنه أن يمنح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حجة لمعاملة تونس على أنها " دولة طرف ثالث آمنة" وإعادة طالبي اللجوء في أوروبا الذين جاؤوا من الأراضي التونسية إليها.

الصندوق ٣: حماية اللاجئين في تونس

تعدّ تونس من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 كما المغرب، وفي عام 2011 وقّعت اتفاقية تعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يسمح للمفوضية بالتسجيل وتحديد وضع اللاجئ، بما في ذلك الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر.

هذا ويستطيع اللاجئون الوصول إلى الخدمات الأساسية في تونس، مثل الصّحة والتعليم الأساسي، حيث تغطّي المفوضية التكاليف للفئات الأكثر ضعفًا.

ويقرّ الدستور الجديد لعام الصادر عام ٢٠١٤ رسميًا بالحق في اللجوء ويحظر تسليم اللاجئين السياسيين، وقد شاركت المفوضية في صياغة قانون وطني للجوء، تم تطويره بالتعاون مع وزارة العدل.

إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون إجراء إصلاح شامل للتشريعات الوطنية هي اتفاقيات التأشيرة وإعادة القبول والدخول التي يسعى الاتحاد الأوروبي للتوقيع عليها مع البلدين. وبناءً على اتفاقيات مماثلة وقّعتها مع عدد من جيرانها في أوروبا الشرقية، فإن هذه الاتفاقيات لن تشمل فقط إعادة قبول مواطني الدول الشريكة الموجودين بشكل غير نظامي في الاتحاد الأوروبي - وهو أمر يتفق عليه كلا البلدين من حيث المبدأ - ولكن أيضًا إعادة قبول رعايا الدول الثالثة الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي مباشرة عبر الأراضي المغربية والتونسية. ويشمل ذلك المهاجرين غير الشرعيين وحتى طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي الذين تم رفض طلباتهم.

يخشى المغرب وتونس أنه إذا تم اعتبارهما بما يسمى بـ "البلد الثالثة الآمنة" أن يتم قبول جميع طالبي اللجوء الذين يصلون إلى أوروبا عبر أراضيهم، بغض النظر عن صحة طلباتهم. تم إثبات هذه المخاوف في عام ٢٠١٨، عندما اقترح الاتحاد الأوروبي إنشاء منصات إنزال واستقبال في المنطقة، حيث كان سيتم تجميع الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط في منطقة مخصصة والتحقّق من صحة طلبات اللجوء الخاصة بهم.

وفي هذا السياق، قرر كلا البلدين الاحتفاظ بقوانين الهجرة القديمة الخاصة بهما، وقد قاما ببناء غموض منهجي في تشريعاتهما، مما يترك مساحة كبيرة لصنع السياسات المخصصة التي يمكن تكييفها تكتيكيًا مع السياق السياسي الداخلي أو الخارجي. وبدلاً من المساعدة في إصلاح نظام الهجرة، فإن نهج الاتحاد الأوروبي الشامل للهجرة في المنطقة قد عزز هذه الاتجاهات ولعب دوراً مهماً في سن تطبيق متحفّظ وضيق لمصطلح الحماية ومعناه، والذي غالباً ما يكون له تأثير كبير من الناحية الإنسانية.

التأثير الإنساني

كما نوقش أعلاه، أدى تشديد الرقابة على الحدود وأنظمة الهجرة القديمة في المغرب وتونس إلى تدهور إجراءات الحماية للبشر مما أدى إلى انتهاكات حقوق الإنسان، مثل صعوبة الحصول على اللجوء وعمليات الترحيل غير القانونية، والتسبب بالوصم بالعار للمهاجرين والتمييز والإقصاء.

ففي المغرب، تم الإبلاغ عن عمليات صد تعسفية وعنيفة في كثير من الأحيان رُحِّل فيها المهاجرون إلى الجزائر أو موريتانيا للأشخاص الذين يطلبون اللجوء إليه، بما في ذلك الأشخاص المستضعفين، مثل النساء الحوامل والأطفال الصغار. كما وثقت التقارير عن الشرطة الذي شهده العديد من المهاجرين، مما أثار انتقادات ضد الاتحاد الأوروبي وتمويله الموجه إلى المؤسسات المسؤولة عن تطبيق التشريعات هذه.

وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الأشخاص من جنوب الصحراء الأفريقية المضايقات والتمييز بالإضافة إلى المحاباة والنفور، فعلى سبيل المثال، يتم إبعادهم عن شواطئ البحر الأبيض المتوسط من أجل تثبيط الهجرة البحرية غير النظامية.

غالبًا ما يتم تقديم المهاجرين على أنهم تهديد سياسي لأمن البلاد في المغرب، ويواجهون تمييزًا اجتماعيًا ومؤسسيًا، حيث الصور النمطية المرتبطة بالنساء المهاجرات تتضمن الدعارة والإيدز والجريمة، ويتم إدامة هذا الصور النمطية المغلوطة وتعزيزها من قبل السلطات متبوعة بالمداهمات والطرده القسري والعنف والإجلاء غير القانوني، ويساهم الشعب المغربي في ذلك من خلال أفعالهم والتعليقات العنصرية كالإهانات والتحرش والعدوان.

يؤثر عدم وجود سياسات هجرة ولجوء واضحة وقابلة للتنفيذ بشكل سلبي على النساء المهاجرات على وجه الخصوص، حيث يزداد ضعفهن مع عدم وجود حالة إدارية تعريفية واضحة بشأنهن، حيث يعانون من الافتقار إلى توفر إقامة قانونية لهم، وعدم حيازتهن على جوازات سفر، وتغطية الضمان الاجتماعي، وما يرتبط بذلك من نقص في الموارد الاجتماعية والاقتصادية كنقص فرص العمل والاستغلال الوظيفي وحماية قانونية محدودة.

تنتهك حقوق المهاجرين أيضًا في تونس لكن بطرق مصاغة بشكل أفضل:

- يتم انتهاك حقوق المهاجرين من خلال التشريعات التي تجرم الهجرة غير النظامية والأنشطة المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك تجريم المغادرة غير النظامية من تونس.
- من خلال الممارسات التي تستخدمها قوات الأمن التونسية والتي تستند إلى هذا التشريع (على سبيل المثال، إبعاد وترحيل المهاجرين غير الشرعيين عند الحدود التونسية، واحتجازهم لمنعهم من تقديم طلبات لجوء، إلخ)؛
- من خلال ممارسات أخرى تمنع المهاجرين غير الشرعيين من طلب اللجوء (مثل رفض السماح لهم بالوصول إلى المحامين والمترجمين) أو من التمتع بحياة كريمة بعد الحصول على حق اللجوء (مثل منع اللاجئين من الحصول على تصاريح الإقامة).

وفي ذات الوقت التي سجلت فيه تونس تحسن مطرد في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١١، فإن عدم وجود إطار قانوني مناسب يروج لنهج إنساني في التعامل مع المهاجرين يوقر دوافع إضافية للاتحاد الأوروبي لدعم وتشجيع هذه الممارسات من أجل منع المهاجرين غير الشرعيين من الوصول للشواطئ الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

وبالرغم مما سبق، تتميز تونس بكونها الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي لديها قانون يجرم العنصرية الذي تم سنه في عام ٢٠١٨ سواء كانت العنصرية ممارسة ضد سكانها أو الأجانب من ذوي البشرة السمراء، مما يسمح بفرض غرامات وحتى السجن في حال استخدام لغة عنصرية.

وقد أشاد المراقبون التونسيون والأجانب على حد سواء بهذا الأمر باعتباره خطوة فريدة وغير مسبقة، لكن القانون نفسه لم يقض على العنصرية الممارسة تجاه المهاجرين عبر جنوب الصحراء الكبرى. حيث أظهرت

دراسة كمية نُشرت في أواخر عام ٢٠١٩ بأن أكثر من نصف المهاجرين في تونس قد أبلغوا عن تعرّضهم للعنصرية، لا سيما في الأماكن العامة. كما يوثق التقرير العديد من حوادث العنف الجسدي ضد المهاجرين.

الاستنتاجات والتوصيات

سياسات الهجرة المستخدمة في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط هي سياسات من قبل الدول للدول، مع التقارب لمصالح جميع الدول المشاركة فيما يتعلق بمراقبة الحدود. ومع ذلك، نادراً ما تتماشى هذه المصالح مع مصالح الناس، بمن فيهم المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون.

وعلى الرغم من هذا التقارب في المصالح، فمن الواضح أيضاً أن الاتحاد الأوروبي قد تسبّب بتأثير كبير على سياسات وممارسات الهجرة المحلية لجميع البلدان في المنطقة، بشكل مباشر في بعض الأحيان وغالباً عن غير قصد، بطرق ربما لم يتوقعها صانعو السياسات والتشريعات في بروكسل. وتشكّل سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي بالتأكيد السياسات الوطنية، بطرق إيجابية وسلبية.

تُعاب هذه السياسات لكونها غير شمولية بشكل عام ولاحتوائها نقاط عمياء وأثار سلبية على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، كالشباب والمواطنون غير الأمنين اقتصادياً في دول المغرب العربي والمهاجرين من جنوب الصحراء والذين يسعون للحصول على الحماية الدولية. فهناك مسار خطير في المنطقة حيث يتم إنشاء أوساط وثقافات معادية للمهاجرين غير الشرعيين، مدعومة بالسياسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان.

من الواضح أن الحوار بين حكومات الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي سيساند استمرارية الواقع المرير على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث أكدّ هذا الأمر إصدار الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء. وفي هذا، يجب على جميع الأطراف المشاركة بهذا الحوار بأن يقرّوا بعدم تجانس وتماسك الأفكار والقرارات المطروحة من خلاله وتأثيره على المستضعفين مما يعد أمر بالغ الأهمية، وبالأخص بسبب الدور الفاعل المتبادل بين الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للبلدان الشريكة وامتثال هذه البلدان للأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، يتعيّن على الاتحاد الأوروبي العمل مع بلاد المغرب العربي لتعزيز التنمية المستدامة التي تعتمد جزئياً على انتقال البشر بشكل حر والحوالات وتكافؤ الفرص للخروج من الفقر. حيث يجب أن يحفّز تعاون الاتحاد الأوروبي مع جيرانه احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، ووضعهم في صميم المصلحة المشتركة.

التوصيات

إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء:

- التعاون مع بلاد المغرب العربي للعمل على تعزيز الامتثال للقانون الدولي للاجئين حول البحر الأبيض المتوسط، وتطوير بيئة سياسية للمساءلة والمحاسبة الديمقراطية.
- منع استخدام أموال الاتحاد الأوروبي بما ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتحقيق في أي مزاعم عن مثل هذه الانتهاكات ومعالجتها من خلال تعزيز آليات الرقابة والمراقبة.
- إجراء ونشر تقييمات دورية لتأثير سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي على السكان الأكثر ضعفاً، مع مراعاة سياق حقوق الإنسان في كل بلد. حيث يتوجب على هذه التقييمات أن تقيس التقدم الذي تم إحرازه في مختلف أبعاد التعاون في مجال الهجرة، حيث يتم توثيق الآثار السلبية وانتهاكات حقوق الإنسان، وبناء على نتائج هذا التقييمات
- تعديل التشريعات وسياسات التعاون.

- تجنّب جعل المساعدة المالية مشروطة بتعاون الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي وتحقيق مطالبها فيما يتعلّق بعودة المهاجرين وإعادة قبولهم ودخولهم أو إدارة الحدود، ليتمكّن الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى المساعدة الذين يعدّون بالحاجة الماسّة لها من غير أي ضغوطات.
- إدراج المنظمات التي يقودها المغتربون واللاجئون والمهاجرون ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء ، و عن المجتمع المدني والشئات في تصميم و سن سياسات وقوانين الهجرة، من أجل تحسين أوضاعهم ، واعتماد سياسات و برامج محورها مصلحة الإنسان المشتركة.

الى الحكومتين المغربية والتونسيّة:

- إصلاح تشريعات اللجوء الوطنية على وجه السرعة للسماح بإجراءات لجوء سريعة وفعالة تتوافق مع القانون الدولي للاجئين، وإنشاء أنظمة لجوء وطنية لدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الكامل للاجئين.
- إصلاح تشريعات الهجرة الوطنية لحماية المهاجرين بشكل أكبر والسماح لهم بالاندماج والمواطنة، بما يتماشى مع الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم اعتماده في مؤتمر مراكش الحكومي الدولي لعام ٢٠١٨.
- التصديّ للعنصرية وكرهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين، وعلى وجه التحديد، يجب على الحكومة المغربية إدخال تشريعات مناهضة للعنصرية وإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلي مجتمعات اللاجئين والمهاجرين في تطوير استراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة القضايا الاجتماعية التي تهم هذه الفئات.
- إدراج المنظمات التي يقودها المغتربون واللاجئون والمهاجرون ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء ، و عن المجتمع المدني والشئات في تصميم و سن سياسات وقوانين الهجرة، من أجل تحسين أوضاعهم ، واعتماد سياسات و برامج محورها مصلحة الإنسان المشتركة.

ملاحظات ومراجع:

1. Loi organique n° 2016-61 du 3 août 2016, relative à la prevention et la lutte contre la traite des personnes.

<http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/tf2016611.pdf>.

يبدأ معظم المهاجرين حياتهم كمهاجرين غير نظاميين في تونس كزوار منتظمين من البلدان التي لديها نظام تأشيرات وروابط تاريخية واقتصادية تقليدية معها، أو كطلاب نظاميين، ثم يخالفون ويتجاوزون مدة الإقامة المسموحة بها قانونياً.

2. وفقاً للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، غالبية ضحايا الاتجار هم من كوت ديفوار وتم الاتجار بهم من خلال الشبكات الشخصية والعائلية في كثير من الأحيان.

- Loi organique n° 2004-6 du 3 février 2004, op cit. .3
- A. Flayols, D. Jongerius and F. de Bel-Air. (2010). Tunisia: Education, Labour Market, Migration. SEO Amsterdam Economics. http://www.seo.nl/uploads/media/Annex_C_Tunisia.pdf .4
- دخلت اتفاقية التأشيرة وإعادة القبول حيز التنفيذ في 1 يونيو 2020 في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأرمينيا ومؤخراً بيلاروسيا. .5
- لرؤية مثال حقيقي على تنفيذ القرار، راجع وثيقة إعادة القبول التابعة لجمهورية جورجيا: <https://ec.europa.eu/world/agreements/downloadFile.do?fullText=yes&reatyTransId=14561> .6
- Interviews conducted in Rabat and Tunis, February 2020. .7
- Council of the EU. (2018). European Council conclusions, 28 June 2018. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2018/06/29/20180628-euco-conclusions-final/pdf> .8
- Amnesty International. (2018). Morocco: Relentless crackdown on thousands of sub-Saharan migrants and refugees is unlawful. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/09/morocco-relentless-crackdown-on-thousands-of-sub-saharan-migrants-and-refugees-is-unlawful/>; GADEM. (2019). Expulsions gratuites : Note d'analyse sur les mesures d'éloignement mises en œuvre hors tout cadre légal entre septembre et octobre 2018. https://gallery.mailchimp.com/66ce6606f50d8fd7c68729b94/files/3690d5c-c-2b47-404c-a43d-ca0beeb7e383/20181011_GADEM_Note_Expulsion_gratuite_VF.pdf; and interviews in Rabat and Tangier, February 2020. .9
- Ibid. .10
- Ibid. .11
- Ibid.; and H. Houdaïfa (ed.). (2019). Migrations au Maroc : l'impasse ? Casablanca, En toutes lettres, coll. « Enquêtes ». .12
- فرنسا ٢٤. المغرب يستخدم أزمة المهاجرين كوسيلة ضغط في نزاع التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك، فقد أفاد بعض المحللين بأن الخطابات التي تتمحور حول ضعف النساء المهاجرات غالباً ما تعمل على زيادة الحد من قدرتهن؛ اقرأ ن. فردوسي. (2020). توضيح أسباب "ضعف" المهاجرات من جنوب الصحراء الكبرى في المغرب. أخبار المغرب العالمية. <https://www.morocoworldnews.com/2020/03/295491/making-sense-of-female-sub-saharan-migrants-vulnerability-in-morocco/> .13
- تم تجميع هذه القائمة بناء على مقابلات أجريت في تونس وبحث قانوني أجراه ف. باداليك. (2018) دور تونس في سياسة الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق. استشهد. V. Badalic. (2018). Tunisia's Role in the EU External Migration Policy, op. cit. .14
- Loi organique n° 2018-50 du 23 octobre 2018, relative à l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale. <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/tf2018501.pdf> .15
- S. Grewal. (2018). في سابقة أخرى، تجرم تونس العنصرية. Brookings Institution. <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/10/15/in-another-first-tunisia-criminalizes-racism/>; and M. Mercier. (2019). Tunisie : contre le racisme, une loi vraiment révolutionnaire ? TV5LeMonde. <https://information.tv5monde.com/afrique/tunisie-contre-le-racisme-une-loi-vraiment-revolutionnaire-289874> .16

17. F. Mskani. (2019). من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس: دراسة كمية عن أوضاع المهاجرين في تونس: الجوانب العامة والمسارات والتطلعات. FTDES. <http://ftdes.net/rapports/subsahrianstates.en.pdf>; also interviews conducted in Tunis, February 2020.

18. بعد بضعة أشهر فقط من إقرار هذا القانون، قُتل رئيس جمعية الإيفواريين في تونس -فاليكو كوليبالي- بوحشية خلال ما وُصف بأنه "سرقة تحولت إلى أمر سيئ" ولكن المجتمع المهاجر اعتبر أن السبب كان عنصرية قوية

19. Le Point Afrique. (2018). Tunisie – Racisme : pour les ressortissants subsahariens, « trop c'est trop ». https://www.lepoint.fr/afrique/tunisie-racisme-pour-les-ressortissants-subahariens-trop-c-est-trop-26-12-2018-2281900_3826.php#.

ومنذ ذلك الحين تم التعرف على مرتكبي هذا الهجوم ومحاكمتهم وإدانتهم.

20. لتحليل عدم المساواة في المغرب وتأثيرها على السكان المحليين، راجع Oxfam. (2019). Un Maroc égalitaire, une taxation juste. <https://www.oxfam.org/fr/publications/un-maroc-egalitaire-une-taxation-juste>.

أوكسفام عبارة عن اتحاد دولي يضم ٢٠ منظمة مترابطة تربطها شبكة واحدة في ٦٧ دولة كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، لبناء مستقبل خالٍ من ظلم الفقر.

يرجى التواصل مع أي من الوكالات التالية للحصول على مزيد من المعلومات، أو زيارة

WWW.OXFAM.ORG

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إسبانيا (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام الدنمارك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام هولندا (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كويبك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا
(www.oxfam.org.za)

